بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده وستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

فهذا كتاب طالما تشوقت النفس لتحريره، وتطلعت الهمة للمِّ شَعثة وتسطيره، لم آل جهدا في تحبيره، ولم أدخر طاقة في إظهار الحق فيه وتقريره، ولم أبخل في إماطة اللثام عن جلي أمره وحقيره، ولم أنثن دون حشر صغير أمره وكبيره، وظني أني لم أسبق بنظيره، ولا عرج عارج على تسفير مثيله.

وبعد، فقد تنوعت مصنفات أئمة الحديث في تدوين مروياتهم وأحاديثهم على أصناف شتى وأنواع كثيرة.

فمنها الصحاح ومنها السنن، والمستخرجات، والمستدركات، والموطآت، والجوامع، والمسانيد، والفوائد، والأمالي، والمصنفات والأجزاء والعلل وغيرها.

إلا أن المقتصر على الصحيح منهم نال القدح المعلى، وفاز الشرف الأولى.

وزاد الإمامان الجليلان: أبو عبدالله البخاري ومسلم بن الحجاج، فاختارا من الشروط أقواها، ومن المناهج أحسنها وأعلاها، فغلبت شهرة كتابيهما كل كتاب، وأجمع العلماء على تفضيل كتابيهما على غيره من المصنفات في هذا الباب.

غير أن جماعة من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين تكلموا في أحاديث مخرجة فيهما أو في أحدهما، وانتقدوا عليهما أسانيد ومتون خف شرطهما فيها، ولم يوافقوهم على

صحتها ورأوا أنها أنزل مرتبة مما اشترطاه، وأقل منزلة مما التزماه.

● منهم: الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد المتوفى سنة (٣١٧) في كتابه علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج.

● ومنهم الحافظ أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥) في كتابه الإلزامات والتتبع.

● ومنهم الحافظ أبو مسعود الدمشقي المتوفى سنة (٦٦٢) في كتابه الأطراف.

● ومنهم الحافظ أبو علي الجياني الغساني المتوفى سنة (٤٩٨) في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل.

وقد خص في كتابه هذا الأحاديث المنتقدة بكتابين: الأول: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، والثاني: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم.

● ومنهم الحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة (٣٧١).

انتقد أحاديث قليلة جدا في مستخرجه على صحيح البخاري.

● ومنهم الحافظ عبدالغني الأزدي المتوفى سنة (٤٠٩).

● ومنهم أبو الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة (٦٢٨) في كتابه بيان الوهم والإيهام.

وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين.

فاجتهد جماعة في الجواب عن هذه الانتقادات، لكني لا أعلم من أفردها جميعا بالتصنيف، إلا ما قاله الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح (٤٤): إن ما استثناه ـ أي ابن الصلاح ـ من المواضع قد أجاب عنها العلماء، ومع ذلك ليست بيسيرة، بل هي كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها.

قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١١٧) معلقا على هذا الكلام: أقول: كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان،

فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها. اهـ.

قلت: وجزم بضياع المصنف **الحافظ السخاوي**، فقال في **فتح المغيث (١/٥٢)**: وأفرد الناظم ـ أي العراقي ـ مؤلفا لذلك عدمت مسودته قبل تبييضها، وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما يخصه منه، والنووي في شرح مسلم بما يخصه منه، فكان فيهما، مع تكلف في بعض، إجزاء في الجملة. اهـ.

وأقدم من عرفت له أجوبة على منتقدي الصحيحين هو الحافظ أبو مسعود الدمشقي.

وتلاه أبو عمرو بن الصلاح في صيانة صحيح مسلم. والقاضي عياض في شرحه على مسلم.

وأجوبتهما قليلة جدا.

وذكر ابن الصلاح في مقدمة كتابه(٧٧) الأحاديث الأربعة عشر التي أعل الغساني، وحقق أنها اثنى عشر فقط، وأجاب عنها جوابا مجملا بأن مسلما ذكرها في الشواهد، ولم يفصل في كل حديث حديث.

ثم تلاهم النووي فأجاب عن كثير من الاعتراضات الموجهة لصحيح مسلم، وفاتته أحاديث كثيرة، وتكلف في الجواب عن أحاديث عديدة، كما سنذكره قريبا. وذكر أحاديث الغساني وأجاب عنها جوابا مجملا، كما فعل ابن الصلاح.

ثم جاء الحافظ ابن حجر فأجاب عن معظم الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري، وفاتته أحاديث عديدة سيأتي التنبيه عليها.

وألف كذلك الحافظ ولي الدين العراقي كتابا في الجواب على بعض ما انتقد على مسلم.

قال السيوطي في تدريب الراوي (١/١٣٥): ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفا مخصوصا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه. اهـ.

وفاتتهم جميعا أحاديث عديدة في الصحيحين وخصوصا النووي في شرح

مسلم، وكل اعتراضات ابن القطان وأغلب اعتراضات ابن عمار لم يذكرها النووي، بل فاتته أحاديث كثيرة من كتاب التتبع للدارقطني كما سنذكره قريبا.

فرأيت أن أجمع الكل وأرتبه ترتيبا موضوعيا على الكتب الفقهية لصحيح البخاري(١)، وأرتب أحاديث كل كتاب حسب تسلسل أرقام الأحاديث، سواء كان في البخاري أو مسلم، فإن اتفقا عليه قدمت البخاري.

وأجيب عن تلك الاعتراضات والأجوبة عنها، وأبين ما لها وما عليها، وأتتبع قدر الإمكان الشواهد والمتابعات التي تشهد للحديث المنتقد وتقويه وتعضده وتدفع إيهام الضعف عنه، سالكًا مسلك الاعتدال والإنصاف، متجنبا طريق التعسف والاعتساف.

❑ هذا ولما أكملت الدراسة وأنجزت البحث ظهر ما يلي:

● **أولًا:** أغلب الانتقادات إسنادية.

بمعنى أن الدارقطني وأمثاله قد يتكلمون في سند حديث ما من وجه خاص لا مطلقًا.

بل أحيانا يصرحون بصحته من غير ذلك الوجه(٢).

وأما المتون المنتقدة فقليلة جدًا، وكثيرًا منها إنما انتقد طرفٌ منها أو زيادة لفظة فقط لا كل المتن. مع إمكان دفع ذلك ورده.

وبقيت مع ذلك أشياء لم أر بدا من القبول بعلتها، والانصياع لمنتقدها، والإذعان لرأيه، وعدم ركوب حصان المغالطة والمكابرة، وولوج مضايق التعسفات البعيدة في التأويل والتوجيه، ولا بد للسهم أن ينبو، ولابد للجواد أن يكبو.

● **ثانيًا:** من منهج الدارقطني في الإعلال عموما عدم النظر إلى صحة الطريق أو ضعفها عند ذكر اختلاف الرواة، فيقول في علله: رواه سفيان الثوري مثلا هكذا:

---

(١) إلا كتاب الإيمان فقد اقتضت تجارب الطبع أن يؤخر إلى قبل كتاب التوحيد.

(٢) راجع الحديث: (٣٠٤) و(٣٠٥) من هذا الكتاب.

وخالفه فلان وفلان، ويذكر الطرق.

ويكون كثير من أولئك المخالفين ضعفاء ومجاهيل، بل ومتروكين.

وعليه فينبغي التنبه لهذا الأمر جيدا. فليس كل اختلاف واضطراب يذكره الدارقطني يكون مقبولا.

● **ثالثًا**: قد يعل الإمام حديثًا من طريق معين أو رواية شيخ معين لا مطلقًا.

يعني أن يكون الحديث من رواية ذلك الشيخ خاصة متكلما فيه، لأنه خلط في إسناده أو زاد رجلا أو نقصه وهما، أو أدرج في سنده أو متنه ما ليس منه، أو غير ذلك.

ويكون الحديث صحيحا من طرق أخرى من ذلك السند نفسه أو بسند آخر.

وهكذا غالب الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، كما سنذكره تفصيلًا حديثًا حديثًا.

بل كثير منها خرجه أصحاب الصحيح من وجوه صحيحة ثابتة، ثم خرجوه من طريق معين وقع فيها وهم على رأي الدارقطني أو غيره.

و طائفة من تلك الأحاديث خرجها الشيخان بأسانيد صحيحة وعلق البخاري مثلًا عقبها تعليقا عليه فيه تعقب.

● **رابعًا**: أغلب الأحاديث المنتقدة عثرت لها على شواهد معضدة ومتابعات مقوية من غير الوجه المنتقد.

إلا أحاديث معدودة لهم فيها مخارج سأذكرها في محلها.

● **خامسًا**: من منهج الشيخين في صحيحيهما تخريج الأحاديث بأسانيد صحيحة متصلة، ثم يردفان بعدها أحاديث في رواتها مقال أو انقطاع أو غير ذلك.

وذلك لسببين اثنين:

١ ـ جرت عادتهم وعادة غيرهم من الحفاظ بالتساهل في الأحاديث المخرجة في الشواهد والمتابعات، فلا ينقدانها نقد الأحاديث المخرجة في الأصول، لأن اعتمادهم إنما هو على الأحاديث الصحيحة، وتكون هذه الأحاديث التي فيها كلام مقوية ومعضدة لسابقتها.

٢ ـ الإشارة للخلاف في الحديث، كي لا يستدرك عليهم من بعدهم، بأن فيه الخلاف كذا وكذا.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٥٩/١٠): وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له، ولا يقدح في صحة الحديث. انتهى.

● ومن منهجي في الأجوبة عن اعتراضات الحفاظ على أحاديث الصحيحين أن أسلك مسلك الإنصاف متجنبا التضعيف بالعلل الضعيفة والافتراضات البعيدة، والأقوال الشاذة.

لم تأخذني هيبة الصحيحين فأتكلف في الجواب وأتعسف في التوجيه.

ولم تغلبني شهوة انتقاد الصحيحين فأقبل كل انتقاد، وأسلم بكل تعليل.

وحاولت أن أسلك مسلكا وسطا لا إفراط فيه ولا تفريط.

وقد اعترف العلامة الصنعاني في إرشاد النقاد (١٧) بأن أجوبة منتقدي الصحيحين فيها الغث والسمين.

وقال ابن حجر في هدي الساري (٢٤٦): وقوله ـ أي النووي ـ في شرح مسلم (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره) هو الصواب، فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي.

وسيأتي معنا قريبا كلام السخاوي في فتح المغيث (٥٢/١) بأن في بعضها تكلف.

بل أقر الحافظ ابن حجر وهو المدافع الصلب عن أحاديث البخاري، بعلة عدد من الأحاديث في أجوبته عن انتقادات الدارقطني وغيره.

انظر الحديث رقم (٨١) من هدي الساري، فقد قال في خاتمة جوابه عن علة الحديث: فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان. انتهى.

وقال في الحديث (٨٣) من هدي الساري عن حديث البخاري أن جارية لكعب

بن مالك ... الحديث في الذبح بالمروة، بعد أن ذكر انتقاد الدارقطني: قلت: هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.

وقال النووي في شرح مسلم عن حديث: ومهلّ أهل العراق من ذات عرق (٨١/٨): ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر، لكنه غير ثابت، لعدم جزمه برفعه، وأما قول الدارقطني: إنه حديث ضعيف، لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ، فكلامه في تضعيفه صحيح، ودليله ما ذكرته. انتهى. وسيأتي برقم (١٠٦) من هذا الكتاب، إن شاء الله.

ومن شرطي كذلك أن أقتصر على ما انتقد ولا ألحق به ما هو على شرطه مما لم يذكره الحفاظ المتقدمون والمتأخرون، كأحاديث أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم[١]، وقد ذكر ابن القطان وغيره منها جملة، ولم يستوعب كل الأحاديث، وكذا أحاديث بعض المدلسين الذين عنعنوا أو المختلطين، أو أحاديث بعض المتكلم فيهم في الشواهد والمتابعات وغير ذلك.

وقد نص جمع من الحفاظ على أن إخراج أصحاب الصحيح للمدلس بالعنعنة محمول على الاتصال من جهة أخرى.

منهم ابن الصلاح في المقدمة والنووي في التقريب (١/ ٢٣٠- تدريب) والعراقي في التقييد والإيضاح (٤٤٢).

وقال ابن التركماني في الجوهر النقي (٣/٣٢٧): إخراج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على أنه ثبت عنده أنه متصل وأنه لم يدلس.

وانظر تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٣٠) وفتح المغيث للسخاوي (١/١٨٧).

وعليهم في هذا تعقب، راجعه في النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢٥٥).

ولم أر أن أذكر أقوال المعاصرين[٢]، واكتفيت بكلام الحفاظ الأوائل والحفاظ

---

(١) وقد استوعبها صاحب تنبيه المسلم، وله فيه أوهام ظاهرة، وإطلاقات لا تنبغي، وخصوصا في مقدمة الكتاب.

(٢) إلا حديثًا واحدًا وهو حديث: من أحق الناس بحسن صحابتي.

المتأخرين.

وضربت الصفح عن أقوال السفهاء الجهلة والعلمانيين والعقلانيين، ممن تكلموا في أحاديث الصحيحين بمحض الهوى والتشهي.

فهؤلاء لا عبرة بكلامهم ولا اعتداد بأقوالهم، لأنهم ليسوا من أهل هذا الشان، ولا من فرسان الميدان.

وكذا لا أذكر ما أخرجاه من الأحاديث المروية بالوجادة ونحوها من طرق التحمل الصحيحة، لأن الصحيح المتقرر عند العلماء الرواية بها والاعتماد عليها، كما هو مقرر في كتب الحديث والأصول، وقد نبه الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٥١٥) على أن في كتاب مسلم فوق العشرة أحاديث مروية بالمكاتبة، ولم يذكرها، لأن الأصح عند أكثر العلماء الاحتجاج بها، وهو كما قال، فليست علتها قادحة حتى نذكرها.

وهذا لا يعني أنني لا أذكر إلا ما علته قادحة، لأن كثيرا من تعليلات الدارقطني وغيره غير قادحة كما ستقف عليه مفصلا بإذن الله.

وليعلم أن كتابي هذا متضمن لأغلب أجوبة الحافظ ابن حجر، والنووي، وأبي مسعود الدمشقي، والرشيد العطار، وغيرهم مع مزيد كثير عليهم واستدراك وتتميم.

على أن أجوبتهم غالبا لا يذكرون فيها الشواهد والمتابعات المقوية للحديث المنتقد، باستثناء الرشيد العطار.

ولم أذكر المعلقات كالمعلقات التي في صحيح البخاري، وقد اعتنى الحافظ ابن حجر ببيان من وصلها في كتابه تغليق التعليق، ولم يعدها واحد من العلماء مما انتقد، إلا أحاديث يسيرة وقع الوهم فيما أبرزوا من إسنادها.

قال ابن حجر في هدي الساري (٢٤٦): ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا، والله أعلم. انتهى.

وقد ذكر الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة بضع أحاديث معلقة، كأول

حديث بدأ به كتابه، وكذا الحديث الرابع والسابع وغيرها.

وكذا أن يكون الحديث في النسخة المشهورة من صحيح مسلم على الصواب.

ويقع في بعض روايات الكتاب عن مسلم على الوهم فلا أذكره، لأن الانتقاد هنا موجه للرواة عن مسلم.

والجياني يعتني بهذا كثيرًا في كتابه.

وأرى أني، والله أعلم، قد وفيت بواجبي، وأديت فرضي اتجاه الصحيحين، وأعتقد أن الجواب عن تلك الانتقادات كان دينًا على الأمة، لفضل الشيخين ومصنفيهما وجلالة قدرهما وتقدمهما على غيرهما في هذا الباب، فأدى ابن حجر والنووي وغيرهما أكثر الدَّين، وأكملت ما تبقى من الدين، وأبرزت الجميع في مصنف مفرد، يسر كل محب للحديث وأهله، ويحزن كل عصراني حداثي متصيد للعثرات، ومشنع ولو بأضعف التشنيعات.

● فيقول قائلهم هذا الحديث لا يوافق الواقع، ولا يدل عليه العقل، ولي أُسوة بمنتقدي الصحيحين.

● فنقول: شتان بين الثرى والثريا، فانتقادات أمثال الدارقطني وغيره انتقادات علمية في حدود ضوابط البحث العلمي ووفق قواعد المحدثين، أما هذا التضعيف الوافد فلا أصل له في مناهج البحوث الصحيحة، ولا يعرفه الدارقطني ولا غيره من أئمة الحديث.

فللحديث آليات ومناهج وضوابط يعرفها أهله، ويفقهها من أفنى عمره في تحصيله وتفهمه.

ولم نر أحدا من منتقدي الصحيحين من عول على هذا الجرف المنهار، ولا اعتمده ولو في حديث واحد.

ولكنها التكلفات البعيدة لإرضاء المخالفين، والتمحلات المستكرهة مجاراة لضغوط الواقع، وهيمنة الحضارة الغربية والفكر المادي، واللهفة المتسارعة لطلب رضا اليهود والنصارى والمتنورين من أصحاب الفكر الحر، ولن ترضى عنك اليهود

والنصارى حتى تتبع ملتهم[١].

● ما هو الجديد في هذا الكتاب:

أقول: الجديد فيه من وجوه:

الأول: جمعت فيه بين عدة كتب مفردة في نقد أحاديث الصحيحين:

- انتقاد الدارقطني: التتبع.
- وانتقاد الدارقطني في العلل.
- انتقاد الجياني في تقييد المهمل.
- علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد.
- غرر الفوائد المجموعة في معرفة الأحاديث المقطوعة للرشيد العطار.
- انتقادات ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام.

---

(١) منهم مغربية، اشتقت لنفسها من البطر اسما، والبطر: دهش يعتري الانسان من سوء احتمال النعمة وقلة القيام بحقها وصرفها في وجهها، راجع التعريفات للجرجاني (١٣٤).
بل زادت وبالغت في الوصف الدال على حقيقة الحال فقالت: بَطَّار. أي الكثيرِ البطر، اسم على مسمى، تكلمت في البخاري وصحيحه، وطعنت في ثلة من العلماء وسبت وشتمت، وكما قيل ما جاء على أصله فلا يعاب، فهي امرأة وهذا ديدنهن.
وقام لها غيورون، فبينوا جهلها واغترارها. وقالوا لها جميعا: ليس بعشك فادرجي.
وقد هدأت فتنتها، وبارت سلعتها، وخمدت نارها، والحمد لله.
وما كان لله دام واتصل، وما كان لغير الله انقطع وانفصل، فبقي البخاري في شموخه وعزته، ولم يؤثر نباحها في سير سفينة الرجوع والتوبة إلى السنة والتدين في بلدنا. ولم تنقص منزلة الصحيحين في قلوب المسلمين.
وولى بطر البطار مع أدراج الرياح، كضرطة في فلاة شاسعة.
ومن هذه الثلة المشؤومة طبيب بيطري مصري، له كتاب: تبصير الأمة بحقيقة السنة زعم فيه أن في البخاري ٤٠ حديثا موضوعا.
وللفائدة فصديقنا البيطري هذا له كتاب شرح الصدر بنفي عذاب القبر، وكتاب تذكير الأصحاب بتحريم النقاب. وأعتقد أنه ظن أن خبرته في فحص الحيوانات المريضة كافية لتصفية الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الصحيحة التي لا توافق هواه.
ولله الأمر من قبل ومن بعد.

- انتقادات المتأخرين كابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

الثاني: بحثت عن الشواهد والمتابعات قدر المستطاع للأحاديث المنتقدة دفعًا لمعرة الضعف عنها وذودا عن أحاديث الصحيحين.

و هذا مما لم يفعله أحد في علمي إلا الرشيد العطار وابن حجر، لكنهما لم يستوعبا كل الأحاديث المنتقدة.

و كثيرًا ما يهتم الحافظ ابن حجر بالجواب عن إعلال الدارقطني بغض النظر عن صحة الحديث من طرق أخرى.

الثالث: ذكرت إحصاءات هامة حول عدد الأحاديث المنتقدة بإجمال، وفي كل كتاب من الكتب المنتقدة.

❑ **هذا، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.**

- أما المقدمة فهي التي بين يديك، ونصب عينيك.
- **وأما الفصلان:**

فالأول في بيان صحة أحاديث الصحيحين وتلقي العلماء لهما بالقبول.

وجزأته إلى قسمين:

- الأول: تلقي العلماء للصحيحين بالقبول.
- الثاني: انتقادات بعض الحفاظ لأحاديث الصحيحين، وهو بمثابة ثمرة البحث.

تحته ثلاثة مطالب:

- الأول: الكتب المصنفة في انتقاد أحاديث الصحيحين.
- الثاني: الكتب المصنفة في الأجوبة عن الأحاديث المنتقدة.
- الثالث: أصناف الأحاديث المنتقدة.

وتحته فرعان:

- **الفرع الأول:** عدة الأحاديث المنتقدة.

وتحته بحثان:

١- الأحاديث المنتقدة التي لم يعثر لها إلا على أسانيد لينة.

٢ـ الأحاديث المنتقدة التي لم يعثر لها على شواهد.

● **الفرع الثاني: أقسام الأحاديث المنتقدة.**

● الفصل الثاني: في سرد الأحاديث المنتقدة على الصحيحين والجواب عنها حديثًا حديثًا.

ولولا همة عالية، وصبر دؤوب من الله به على عبده الضعيف، ما كان لهذا العمل على بساطته أن يبرز للوجود.

● **فقد عاقت دونه معوقات وثبطت مثبطات أهمها:**

● قلة المراجع العلمية في مكتبتي الخاصة، لغلاء سعر الكتب عندنا، وعدم تمكني من اقتناء المراجع الضرورية للبحث، مما أضطر معه للاستعانة بمكتبات لغيري، وفي ذلك من الحرج ما هو ظاهر.

ولهذا لا أكاد أخرج في التخريج عن كتب الحديث المشهورة.

● ظروف العمل، حيث أني أعمل موظفا، مما يضطرني إلى تضييع أوقات هامة في أشياء لا علاقة لها بالبحث العلمي، نسأل الله أن يعينني على التفرغ للعلم وطلب العلم ونشره.

وإنما ذكرت هذه الأمور عسى أن تكون لي عذرًا عند مطالع هذا المصنف، لما قد يراه فيه من خلل أو نقص، أو تقصير في تخريج، أو فتور في تتبع الطرق، أو غير ذلك، وهو واقع في الكتاب لا محالة.

وعياذًا بالله من شر مقلد عصبي، يرى العلم جهلًا، والإنصاف ظلمًا، وترجيح الراجح على المرجوح عدوانًا.

«وهذه المضايق لا يصيب السالك فيها إلا من صدقت في العلم نيته، وعلت همته، وأما من أخلد إلى أرض التقليد، واستوعر طريق الترجيح، فيقال له: ما هذا عشك فادرجي»[(١)].

---

(١) كذا قاله ابن القيم في تهذيب السنن (٦/٣٦٢).

وهذا: «ما كتبناه مما وجدناه، ولعل غيرنا لا يرى الكثير منه ولا يرضاه، ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضة، ولا عدم المنازعة، بل ذكرنا مبلغ علمنا، محركين للبحث عنه، المصحح ما قلناه أو المبطل له.

ولا أيضًا قلنا: إن هذا الذي كتبنا هو كل ماله من أمثاله، ولعل غيرنا سيجد زيادة عليه، قليلة أو كثيرة.

وإن كان فاتني الإحسان فيه والإصابة، فلا يفوت نفسك الإحسان إليها بالتحقيق المعثر على الصواب، والدعاء لأخيك المسلم بالعفو عن التقصير والإسهاب، وتوفير الأجر، وإجزال الثواب، وتحسين العاقبة والمآب، فإن دعاء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجاب، والله بمنه ولي التوفيق والهادي إلى سواء الطريق، وله الحمد على آلائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، ولا حول ولا قوة إلا بالله»(١).

وكان الفراغ من تصنيفه وتحريره
بمدينة سلا المغربية(٢)،
بتاريخ: ٦ رجب ١٤٢٥،
الموافق: ٢٣- غشت - ٢٠٠٤

المؤلف

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (٨٣٤/٥).

(٢) وهذا عنواني في شبكة الانترنيت لمن شاء أن يسدي إلي نصيحة حول هذا الكتاب، أو يكشف عن خطأ ذهل عنه فكري، أو طغى فيه قلمي:
mail: katane22@yahoo.fr